تقرير المركز الدولي ضد الرقابة على الصحف ١

الأردن .. ديمقراطية بلا حريات صحافية

المعلنون يقاطعون صحف المعارضة حتى لا يتهموا بتأييدها

تحت هذا العنوان (الأردن : ديمقراطية بلا حرية صحافة) اصدر المركز الدولي ضد الرقابة ومركزه لندن العدد الثالث والثلاثين من مطبوعته الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣٢ تحت اسم "البند ١٩ ".

والبند ١٩ هذا ، هو البند التاسع عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي ينص على ما يلي :-

« لكل انسان الحق في حرية الرأي وحرية التعبير ، ويتضمن هذا الحق حريته في الاحتفاظ برأيه دون تدخل وحريته في البحث عن وتلقي المعلومات والافكار عبر اية وسيلة اعلامية بغض النظر عن الحدود ».

وفيما يلي ترجمة لهذا التقرير الذي يلقي الضوء على القيود المفروضة على الصحافة في الاردن .. نقلاً عن حلقات .

١) المقدمة

المصدر الحكومية الاردنية قانون المطبوعات والنشر الجديد في نيسان ١٩٩٢ لتهدئ من وتيرة إضطرابات الشوارع وموجة الاحتجاج ضد الاضطرابات السياسية الشهر تشرين ثاني ١٩٨٩ . ومع ذلك فان البند هذا القانون انه مكن صحفيا أكثر الصحفيين الاردنيين كما كانت صفوة الدائ تتمتع بحقوق الانسان الذين حظروا انواء الحرية التي صحافة حرة ومتنامية .

ومع ان قانون المطبوعات والنشر الجديد يكفل حرية الصحافة وحرية الرأي لكل اردني وحقوق التعبير عن رأيه بوسائل التعبير المختلفة ، قولاً وكتابة وتصويراً وبرسماً ، فان اعادات الباشي، هذه قد تهدد تحت وطأة سلطة طويلة من القيود التي تحتويها قانون المطبوعات والنشر هذا. وكل التي تحتويها قوانين اخرى تتضمن قيوداً مشتركاً مع اعلان الطوارئ العرفي، والتي تم إلغاؤها الاصلاح الحكومي وقد . وكما يوضح هذا التقرير فان الاثر المشترك لهذه القوانين يعطي الحكومة سلطة واسعة لتقييد حرية الصحافة وانتهاك الصحفيين وحقوقهم الفردية . والاهم من ذلك كله ان هذه القوانين قد خلقت مناخاً من الرقابة يحرم الاردنيين من حقهم في الحصول على المعلومات اللازمة للمشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي .

٢) خلفية التطورات

لقد حكمت الحكومة الاردنية في عام ١٩٥٢ للاحزاب السياسية بالعمل الدائم ، وقد ان كانت هذه الاحزاب محظورة منذ عام ١٩٥٧ . كما اعطت الحكومة لنفسها سلطات من أجل تحسين ضرورة حقوق الانسان فيها . وبين هذا التناقض تكمن وتضمن الحكومة الاحكام العرفية التي كانت مفروضة منذ عام ١٩٥٧ . وإبقاء قانون العمل بقانون مكافحة الشيوعية والذي استغل في التفتيش من أجل اعتقال معارضي الرأي والتعبير. كما ان تعهد الحكومة العمل بقانون الدفاع لسنة ١٩٢٦ وهو قانون طوارئ يسمح للحكومة باعتقال الناشد يوم امنياً . وان قانون الدفاع الجديد الذي سيطبق في حالة طوارئ سيعطي رئيس الوزراء الصلاحية لرقابة المطبوعات قبل طباعتها . ويمنع نشرها واغلاق مكاتبها .

لقد تم تسهيل قانون ومشرعين حزبا سياسياً حتى الآن وبدأ قانون الاحزاب السياسية الجديد الذي بدأ العمل به منذ عدل عام ١٩٩٢ . ويعرض هذا القانون قبل دفع حزب التحرير الاسلامي الذي يدعو الى إقامة دولة إسلامية الى عدم التسجيل . ويمنع قانون الاحزاب الاردني دون الشامة مشرعين من الانضمام الى حزب سياسي كما يفرض على العضو الاقل من عمره ٢٥ سنة ومشرعين عاماً . ويالاضافة الى ذلك يحظر هذا القانون على الاحزاب السياسية عقد اجتماعاتها في غرف الاجتماعات الحكومية . وفي مكاتب الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية والتراخي الرياضية .

لقد جرت اول انتخابات حرة في نيسان الماضي عام ١٩٨٩ وفاز ٨٠ ٪ من ٨٠ ٪ ٩٢ الاحزاب فيها ٤٥ من الاحزاب السياسية الان وشارك فيها ٤٥ من الاحزاب السياسية الان هذه الاحزاب لم يكن لديها القدرة على التطور نفسها ولم يكن لديها القدرة على الاستقلال الذاتي خلال الشهور القليلة التي اعقبت فيها ما يزن تأسيسها رسمياً وذلك لقلة الخبرة الانتخابية .

وخلال الانتخابات ٢٥٪ من سكان ، ويبلغ عددهم ثلاثة نساء بالمائة من على المقاعد ، وقد عانت الحكومة قبل بداية الحملة الانتخابية الاجتماعات العامة في المساجد والاندية العامة ويعتبر مرشحي الدولة من المشاركة في الحملات الانتخابية الرئيسية . لكن معظم الحق الطبيعي الذي اتخذ هذه القرارات قبل اسبوعين من الانتخابات . كما وتحظر جميع وسائل الاعلام الرسمية (الاذاعة والتلفزيون الرسمي الحكومية وتحدثت تأييداً الرئيسي الرئيس الحكومة وتحدثت تأييداً حملات الاحزاب الاخرى . وتأتي الصحيفة المعتدلة والقريبة من الحكومة بشكل رئيسي مشجعاً في مجلس النواب . كما فاز الاخوان الاسلامي والذي يشكل المعارضة الاقوى الحكومة بثمانية مقاعد مشجعاً . وتلاه البعثيون بثلاثة مقاعد . وانتخب الاردن اول سيدة كاتبة برلمانية في السيدة توجان فيصل .

٣) الجهاز الاعلامي

١ ـ الاذاعة والتلفاز

جهاز الاذاعة والتلفاز مملوكان الحكومة ويديرها مؤسسة الاذاعة والتلفزيون . والتلفزيون فضائن التلفزيونان واحدة تبث باللغة العربية والاخرى تبث باللغة الانجليزية والفرنسية بالاضافة الى تلك محطة الفضائية التي انشأت في نيسان ١٩٩٢ والتي تبث باللغة العربية للاقطار العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا . ويتولى الخدمة العالمية الجديدة الاستطلاع الثلاثة الاستقبال منه الثلاث فان ٨٥ ثلاثة من الاردنيين يتلقون برامجها . بالاضافة الى ذلك ان

إذاعة بريطانية في لندن باللغة العربية وموجز اخبار الاذاعة والتلفزيون الاردني كما يفرض على العضو الاعلى ان يزيد عمره عن ستة وعشرين عاماً . وبالاضافة الى ذلك يحظر هذا القانون على الاحزاب السياسية عقد اجتماعاتها في غرف الاجتماعات الحكومية . وفي مكاتب الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية والتراخي الرياضية .

لقد جرت اول انتخابات حرة في نيسان الماضي عام ١٩٨٩ وفاز ٨٠ ٪ من ٨٠ ٪ ٩٢ الاحزاب فيها ٤٥ من الاحزاب السياسية الان وشارك فيها ٤٥ من الاحزاب السياسية الان هذه الاحزاب لم يكن لديها القدرة على التطور نفسها ولم يكن لديها القدرة على الاستقلال الذاتي خلال الشهور القليلة التي اعقبت فيها ما يزن تأسيسها رسمياً وذلك لقلة الخبرة الانتخابية .

وخلال الانتخابات ٢٥٪ من سكان ، ويبلغ عددهم ثلاثة نساء بالمائة من على المقاعد ، وقد عانت الحكومة قبل بداية الحملة الانتخابية الاجتماعات العامة في المساجد والاندية العامة ويعتبر مرشحي الدولة من المشاركة في الحملات الانتخابية الرئيسية . لكن معظم الحق الطبيعي الذي اتخذ هذه القرارات قبل اسبوعين من الانتخابات . كما وتحظر جميع وسائل الاعلام الرسمية (الاذاعة والتلفزيون الرسمي الحكومية وتحدثت تأييداً حملات الاحزاب الاخرى . وتأتي الصحيفة المعتدلة والقريبة من الحكومة بشكل رئيسي مشجعاً في مجلس النواب . كما فاز الاخوان الاسلامي والذي يشكل المعارضة الاقوى الحكومة بثمانية مقاعد مشجعاً . وتلاه البعثيون بثلاثة مقاعد . وانتخب الاردن اول سيدة كاتبة برلمانية في السيدة توجان فيصل .

٣) الجهاز الاعلامي

١ ـ الاذاعة والتلفاز

جهاز الاذاعة والتلفاز مملوكان الحكومة ويديرها مؤسسة الاذاعة والتلفزيون . والتلفزيون فضائن التلفزيونان واحدة تبث باللغة العربية والاخرى تبث باللغة الانجليزية والفرنسية بالاضافة الى تلك محطة الفضائية التي انشأت في نيسان ١٩٩٢ والتي تبث باللغة العربية للاقطار العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا . ويتولى الخدمة العالمية الجديدة الاستطلاع الثلاثة الاستقبال منه الثلاث فان ٨٥ ثلاثة من الاردنيين يتلقون برامجها . بالاضافة الى ذلك ان

محطة تصريحاً يمنح الحصول عليه من وزارة الاعلام لكل من يريد استعمال لجهزة الاستقبال هذه . علماً ان هذا التصريح يعطى مجاناً .

تعد محطة الاذاعة الحكومية بالاعداد العربية والانجليزية والعبرية ، كما تقدم عدداً محطات اذاعية قوية العالم العربي . وتأتي الاذاعة العربية برنامجاً اذاعياً مشهوراً هو « البند الثامن » والذي يناقش خلاله المواطنون مشاكلهم ، وكثيراً ما يأخذ جرأة النقد . وهذا البرنامج مفروضاً المساعدة والتسجيل . وهناك برنامج جديد يدافع الشرطة مطلع الاسبوع بدأ في كانون الثاني ١٩٩٤ . ومع ان هذه البرامج مراقبة بشكل مكثف فان وجهة نظر الحكومة هي وجهة التي تظهر فيها . وغالباً ما تلغي هذه البرامج وتستبدل وجهات نظر الاحزاب المعارضة . وقد قال احد مخرجي دائرة الاخبار الانجليزية في ٢١/ ٢/ ١٩٩٣ ان هذه سياسة تفرضون حكومية واضحة . ان الاخبار الاذاعة فيها يجب ان تكون مطابقة مع سياسة ووجهة نظر الحكومة وسياستها .

ب) الصحافة :-

السيطرت الحكومة بموجب قانون المطبوعات والنشر الجديد وبشكل أحد وعشرين صحيفة جميعاً ، بدأ في ذلك صحيفتان يوميتان واربع وعشرون مجلة أسبوعية ، وهناك حوالي ٢٠٠ نشرة وبدورية مختصصة قد تم الترخيص لها وتصدر جميعها عن موثر حكومياً .

السيطر الحكومة على الصحف اليومية الرئيسية الثلاث وذلك عبر مؤسساتها الرسمية جداً في ذلك مؤسسة الضمان الاجتماعي . ومع ان المادة ١٨ من قانون المطبوعات والنشر الجديد يطالب الحكومة بتخفيض نسبة ملكيتها الصحف الى ٣٠ ٪ فان هذا لم يطبق ام يطبق . ومن الصحف اليومية تملك الحكومة ٦٥ ٪ في صحيفة الرأي و٣٥ ٪ في الدستور وهذا ٥٠ ٪ في الشعب . يضاف الى تلك صحيفة « الجورزن تايمز » التي تصدر باللغة الانجليزية من صحيفة الرأي ٦٥ ٪ منها قال دائماً بمراقبة الحكومة من زميلتها العربية (الرأي) ويوجد تلك ثلاثة الى ثلاثة معدد قليلة اسبوعياً وتملك الباد . ومتلك صحيفتان يوميتان هما : الاسواق والشرق الجديد ، وهما مملوكتان للقطاع الخاص .

وتخضع الصحافة الاسبوعية عموماً من المطبوعات الصادرة منها ، شيعان والقيد والاتحاد والاخوة والنهار والسبيل وفي سنوات وهناك ايضاً تأخر من وزارة من المطبوعات الاسبوعية التي تصدر من الاحزاب سياسية منها : « الاستقلال » وتصدر عن حزب المستقبل » وتصدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي و « الاتحاد الوطني » وتصدر من حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي و « الاتحاد الاردني » و « العهد » وتصدر عن حزب العهد و « الشورى » وتصدر عن الحزب الشيوعي الاردني . اضافة الى ذلك فقد توقفت صحيفتا الاردن مرارية وتأسستا اسبوعيتان من الصفر بعد العدد الاول لصاحب مالكها وقد صدرتا عن حزبين سياسيين وهناك اربعة احزاب سياسية محظورة على الترخيص لاصدار صحف وتأثيرها ام تفعل .

وعلى الرغم من ان الارقام التي توضح سمة الناشرين عدد الصحف غير متكررة فان الناشرين يعتقدون ان مجموع ما تنشره الصحف اليومية قد يصل الى ٢٠٠٠٠٠ نسخة .

وتأتي الصحف اليومية الثلاثة في صحف متصدرة الحكومة بالرغم انها تتلقى تغطية كاملة السياسات الحكومية وتخصيصاً في صفحاتها الاولى . كما انها لا تسمح بنشر وجهات نظر ناقدة الحكومة او ناقدة الدول صديقة . ويقال ذلك فان الصحف اليومية الثلاثة تحظر ناشر اية اخبار او معلومات عن اتجاهات حقيق الانسان في الاردن وسوريا والعراق والسعودية . ويمارس الصحفيون العاملون في هذه الصحف الرقابة الذاتية . ويوجه لإبقاء الذين يتلقون السياسات الحكومية مكونة الصحف كما حصل مع الصحفي فتحي السويدان في ايلول ١٩٩٣ بالنشره مقالاً عن اتجاه تهمة الخدمة التي يقدمها المركز الوطني للأبحاث العلمية لمزراعة .

وبخلاف الرأي " وارد " وهي وكالة الانباء الاردنية الرسمية وتتأثر مصدراً لمزيد كبير من الاخبار التي تنشرها الصحف الاردنية كما تصدر تصدر مطبوعاتها مذكرة الحكومة . وتشارك معظم الصحف في وكالة رويتر للانباء ، والاسوشيتد برس ووكالة الانباء الفرنسية . وتشارك البيروقراط العربية وكالات الانباء العربية والعربية .

ج) إجازة المطبوعات :-

ويعرف قانون المطبوعات والنشر حرية الصحافة بانها حرية الاردنيين والتعبير السياسية وتكفل حقوق الانسان والمواطنين والحصول عليها بالمعلومات وتأثير المطبوعات الصحفية وذلك بموجب مواد هذا القانون (مادة ٥) . كما يبين ايضاً ان اي شخص او حزب سياسي يحلل العمل في اشكال ويلتزم الصحف والمطبوعات وبموجب هذا القانون (مادة ٦) ومع ذلك فهناك مواد اخرى في هذا القانون تحدد الاستفادة من هذا القانون بالمواطنين الاردنيين الذين في الثالثة والعشرين في الثالثة الاعلى في الاردن المحظورين .

بالاضافة الى ذلك فان قانون المطبوعات والنشر يطالب استشيراً كبيراً من اجل الحصول على رخصة مطبوعة صحفية كما ان الترخيص لكل هذه المطبوعات مرهون بقرار من مجلس الوزراء .

والكثير الثالثة ٢٥ من القانون بان رخصة اصدار الصحف تخلى المحامي المرتاح بالقانون، وتأسيس شركة تضر او لحزب سياسي وليس مسجلاً لغير الاردنيين بان يشاركوا او يملكوا اسهماً في شركة صحيفة .

كما يفرض القانون استشاراً حده الادنى خمسين الف دينار للحصول على رخصة صحيفة يومية وخمسة عشر الف دينار للصحيفة الاسبوعية. وتأتي القانون الاحزاب السياسية الرئيسة من هذا التشريد الثاني مادة (٢٤) ، كما الشارت المادة (٢٠) الى ان قرار اصدار صحيفة يصدر عن وزير الاعلام ويجلس الوزراء كما الشارت الى حق طالب الرخصة بالاعتراض لدى محكمة العدل العليا .

ويمنح ان عدداً من التعديلات طالت ثلاثة وخصوصاً منذ صدور قانون المطبوعات والنشر فان عدداً من الاردنيين قد حرموا من اصدار صحفهم نظراً لعدم انطباق الذي يفرضه القانون . ويحتاج والف الاردنيون حول هذا الطلب الثاني فان وضعهم وصدر القرار بتعديلات صغيرة ويمنحوا في موازنه الخاصة سوداً .

د) سيطرة الحكومة الحكيمة :

تتشر الحكومة وجميع اشكالها في الصحف التي تسيطر عليها، اضافة الى ذلك فان هذه الصحف تلتزم تمون على وجهة احتكاك البلد بسبب ارتفاع ثمن ورقه، وبسبب عدم رغبة رجال الاعمال في ان يظهروا كداعمين لصحف إعارضة. وقد استطاعت الحكومة جميع الصحف الرئيسية والتصوير الاخيرة من استقلالها في الوقت الذي تطالب فيه الصحافة العربية بوقف هذا التصوير خصوصاً . ولا تملك معظم الصحف مصادر دخل غير ثمن التصاعد الاعلانية والتوزيع من مبيعاتها .

ويوجب قانون المطبوعات والنشر معارج على الصحف ان تتلقى اي دعم مالي من دول اجنبية او من خارج السلطة المنفذة كما هو محظور على الصحفيين التي مساعدات مالية او عملية (او بمواقفها مؤيد الاعلام يعاقب المخالف لهذه المادة بالسجن والغرامة (مادة ١٩) .

- يتعامل الحكومة الاعلا قد يتضمن هذه القيود تشارع الميل المعارضة لها من الصحافة على الصحافة الاردنية ومن الناشرين على الصحفيين. ويعامل المسؤولون بأن قد الصحف الحصول ويدعم ويوا الصحفيون على مساعدات مصدقهم دولة اجنبي والناشرين الصحفيين الذين المسؤولين على مساعداتهم بان الحكومة ان تشجيع وتوابع مساعدة الصحافة تشجيع وتوجيه الطبوعات من تكاليف الطباعة الورقية والتكنيكية والتصوير وثمن تكاليف السفر ايضاً . وتعتبر القليلة عدد الاقراء امام الذين الاعلام الوزارة الاعلان أدناه بان الحكومة تواقف الفشل في العمل السياسي والاحزاب ان على الصحافة ان تعمل في ملاذ الطرق الغير . وقد اشتد في الاشارة ان الصحف الثلاث التي تسيطر عليها الحكومة الصادر الصلاحية. اشارة ان الصحف الحكومية الثلاثة تعمل في الجزاء غير مؤثرة .

البطالة الثالثة بالعدد القادم

تقرير المركز الدولي ضد الرقابة على الصحف ٢

الصحفيون يريدون هيئة نقابية مستقلة عن التأثير الحكومي والحزبي على السواء

تحت هذا العنوان (الاردن : ديمقراطية بلا حرية صحافة) اصدر المركز الدولي ضد الرقابة ومركزه لندن العدد الثالث والثلاثين من مطبوعته الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢ تحت اسم كلبند ١٩ ".

والبند ١٩ هذا ، هو البند التاسع عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي ينص على ما يلي :-

« لكل انسان الحق في حرية الرأي وحرية التعبير ، ويتضمن هذا الحق حريته في الاحتفاظ برأيه دون تدخل وحريته في البحث عن والتلقي المعلومات والافكار عبر اية وسيلة اعلامية بغض النظر عن الحدود ».

وفيما يلي ترجمة لهذا التقرير الذي يلقي الضوء على القيود المفروضة على الصحافة في الاردن... تنشره المجد على حلقات .

٤) السيطرة على الصحفيين

أ - ترخيص الصحفيين .

يعرف قانون المطبوعات والنشر " الصحفي "بانه شخص عضو في نقابة الصحفيين ويلتزم بقوانينها . وتعتبر نقابة الصحفيين هيئة رسمية مسيطرة عليها تماماً من الصحافة المؤيدة للحكومة .

ومع ان الحكومة في الاساس قدمت للبرلمان تعريفاً للصحفي يقول : " الصحفي هو اي شخص تتحقق فيه شروط العضوية في نقابة الصحفيين او يختار الصحافة مهنة له "فقد نجح لوبي نقابة الصحفيين في تعديل هذا التعريف وقد قام عدد من الصحفيين بما فيهم اعضاء من نقابة الصحفيين بالتظاهر امام مجلس النواب اعتراضاً على هذا التعريف .

ب - نقابة الصحفيين :

تأسست نقابة الصحافيين في الوقت الذي كان قانون المطبوعات ساريا وكانت جميع وسائل الاعلام بما فيها الصحافة المطبوعة تحت سيطرة الحكومة مباشرة وتدار نقابة الصحفيين بواسطة مجلس ادارة مكون من تسعة اعضاء : ثلاثة منهم من صحف القطاع الخاص، وثلاثة من لجهزة الاعلام الرسمي وثلاثة يمثلون الناشرين .

يسيطر انصار الحكومة على مجلس ادارة الصحفيين وذلك لان غالبية اعضاء النقابة يعملون في الصحف التي تسيطر عليها الحكومة وفي وكالة الانباء الاردنية بالاضافة الى ذلك ان الصحفيين الذين يعملون في الصحف الحزبية ليسوا اعضاء في نقابة الصحفيين، وان الصحفيين الذين يعملون في الصحف المستقلة حديثة النشاط ، قلة لا يؤثرون في اعمال النقابة .

تتضمن عضوية النقابة التزامات يمكن لها ان تحد من حرية الصحافة وتهدد استقلال الصحفيين. يقسم كل صحفي قبله النقابة فيها القسم التالي امام وزير الاعلام وامام الصحفيين :

" اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً لبلدي وملكي وان احارس، عملي بايمان وان احمي شرف المهنة وان احترم القانون والتعليمات المتعلقة بها والصحفيون الذين لا يؤدون هذا القسم يفصلون من النقابة ويشطبون من قائمة الصحفيين الممارسين في الاردن .

يحظر قانون نقابة الصحفيين والذي تأسست النقابة بموجبه، على اي شخص من ممارسة الصحافة ما لم يكن قد اكمل متطلبات التسجيل في عضوية النقابة (مادة١٥). كما يمنع القانون نفسه الصحف من استخدام اي شخص كصحفي ما لم يكن عضواً في النقابة (مادة ١٨) كما يعاقب القانون اي شخص يدعي العمل الصحفي ما لم يكن عضواً في النقابة . بغرامة تتراوح ما بين ١٠٠-٥٠٠ دينار او السجن ما بين خمسة ايام وشهرين او بكلا العقوبتين. (مادة ٢٠)

ومحظور على الصحفيين ايضاً ان يمارسوا مهنة اخرى او ان يشاركوا في اتحاد اخر او ان يمارسوا مهنتهم بشكل يتناقض مع قوانين وتعليمات النقابة. (المادة٤١).

اما اولئك الصحفيون الذين يتخالفون تعليمات النقابة او يمارسون المهنة بشكل غير ملائم او يسيئون لشرف المهنة فعليهم ان يواجهوا عقوبة الايقاف عن العمل لفترة تصل الى ثلاث سنوات او ان يفصلوا من النقابة نهائياً(مادة٥٠).

لقد كان الاتصال مع وسائل الاعلام الاسرائيلية محظوراً دائماً . وقد اتخذت نقابة الصحفيين اجراءات تأديبية ضد اولئك الاعضاء الذين يتجاوزون هذا الحظر . وقد برأت لجنة تأديبية في نقابة الصحفيين في تموز ١٩٩٣ الصحفي غازي السعدي ، وهو صحفي ويناشر فلسطيني من قضية مقابلة اجراها مع برنامج "نيوزايتيكا " في التلفزيون الاسرائيلي. وفي هذا البرنامج تحدث السيد غازي السعدي بصفته عضواً مستقلاً في المجلس الوطني الفلسطيني حول عملية السلام. وقد اشار غازي السعدي الى ان " نقابة الصحفيين قد منعتني كسياسي فلسطيني من شرح وجهة نظرنا الى الرأي العام الاسرائيلي مباشرة " .

وفي تشرين ثاني ١٩٩١ فصل الصحفي سلطان الخطاب وهو كاتب مقالة يومية في الرأي، من نقابة الصحفيين لاعطائة مقابلة للتلفزيون الاسرائيلي خلال مؤتمر مدريد للسلام في تشرين اول من العام نفسه. وقد نجا صحفي اخر هو السيد ابو بكر من عقوبة الفصل لنفس الاسباب بعد ان اجبر على تقديم اعتذار نشره في مقالته .

وقد طالبت نقابة الصحفيين، بعد شهور من بداية تطبيق قانون المطبوعات والنشر، الحكومة الاردنية بتطبيق القانون الذي يمنع غير الاعضاء في النقابة من العمل الصحفي ، مستهدفة بذلك ازالة الصحفيين الذين يعملون في الصحف المحلية او ازالة الذين يعملون مراسلين للصحافة الاجنبية. كما طالبت نقابة الصحفيين الحكومة بان تقوم بعمل ما من اجل ان " تضع حداً للتطاول على المهنة وانتهاكها من قبل الصحفيين غير الاعضاء في النقابة " وقال بيان النقابة بانه يجب " ان لا تعطى اية رخصة لاية وكالة انباء اجنبية اذا لم يكن المحرر المسؤول محلياً عضواً كامل العضوية في نقابة الصحفيين " .

وعلى دائرة المطبوعات والنشر الامتناع عن اعتماد المواطنين العرب من ممارسة الصحافة في المملكة دون الحصول على موافقة النقابة .. يجب ان يمنع كل شخص من ممارسة الصحافة ما لم يكن عضواً ممارساً في نقابة الصحفيين وبموجب قانونها .. كما طالبت النقابة بان اعضاء النقابة وحدهم هم من يحق لهم ان يسجلوا مهنتهم كصحفيين في جوازات سفرهم .

وكرد فعل على مطالب نقابة الصحفيين تلك فقد اسس الصحفيون غير الاعضاء في النقابة هيئة جديدة ": لجنة الدفاع عن الحرية الصحفية " وأعربوا عن استعدادهم للجوء الى القضاء اذا استجابت الحكومة لمطالب النقابة . وقد بين اعضاء لجنة الدفاع عن الحرية الصحفية ان رفضهم الانضمام لعضوية النقابة لان النقابة لا تعبر عن طموحاتهم، وتتنهك بعض الاخلاقيات . وهناك صحفيون اخرون يرفضون الانضمام للنقابة لان قانونها يفرض على الاعضاء الجدد ان يمضوا فترة تدريب قبل الاعتراف بهم كصحفيين محترفين بغض النظر عن الخبرة السابقة لاولئك الصحفيين. غير ان معظم الصحفيين يعترضون على العضوية الاجبارية النقابة والتي تنتهك حقهم الاساسي في حرية الانضمام .

وفي تموز ١٩٩٣ شرعت نقابة الصحفيين الاردنية حرمان الصحفيين العاملين في الصحف الحزبية من عضويتها على اساس " ان قانون النقابة لا يعترف بصحفهم كصحفيات صحفية . ويعتبر هذا القرار غريباً لان الصحف الحزبية معترف بها بموجب قانون المطبوعات والنشر وبموجب قانون الاحزاب السياسية. ويعتقد محرري الصحف الحزبية ان الدافع الحقيقي لقرار نقابة الصحفيين هو " عزلهم عن النشاطات المهنية والاجتماعية التي تؤثر في الدور السياسي للمجتمع " . وما زال الصراع بينهما قائماً حيث تصر النقابة على قرارها مشيرة الى ان القرار سيتغير في حالة صدور قرار قانوني يؤيد موقف الصحف الحزبية او ان يعدل قانون النقابة بحيث يسمح للصحفيين العاملين بالصحف الحزبية بالانتساب اليها .

وتعتبر نقابة الصحفيين من وجهة نظر اغلبية الصحفيين الاردنيين - اعضاء وغير اعضاء - انها مؤسسة حكومية تهدف الى السيطرة عليهم. واليوم ومع ظهور التعددية السياسية والصحافة الحزبية فان وجود نقابة تسيطر عليها الحكومة امر يتحداه كثير من الصحفيين الذين يريدون هيئة مستقلة عن التاثير الحكومي والحزبي على حد سواء .

يتبع في العدد القادم